الوعي الإجتماعي للمرأة والتنمية المستدامة دراسة ميدانية على قطاعات العمل الحكومي والخاص في محافظة الديوانية

د.ثائر كاظم رحيم

جامعة القادسية – كلية الاداب

Thaer.raheem78@gmail.com

07728216143

تاريخ الاستلام : 2021-08-29

تاريخ القبول : 2021-09-10

المستخلص:

تنطلق الدراسة في جزئها هذا من فرضية أساسية ، وهي أن تطوير وضع المرأة والقضاء علي الفجوات النوعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، يرتكز علي محورين أساسين يتمثل الأول في أدوات ذاتية تتصل بالمرأة ذاتها من خلال مستويات وعيها ومدى قناعتها وقدراتها وإمكاناتها ورغباتها التي توفر الطاقة الذاتية لعملية المشاركة ، وخلق وإدارة الفرص الإيجابية والتي تتفاوت وتتنوع وفقا لتلك الأدوات أما المحور الثاني فيتمثل في تلك الأدوات المستمدة من المناخ التي تتم فيه عملية تكافؤ الفرص ذاتها ، ذلك المناخ الذي يشتمل على مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تكون بيئة التكافؤ بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

وقد عمدت الدراسة إلى استخدام تحليل وتفسير البيانات الوارده في تقرير التنمية البشرية الخاص بمحافظة الديوانية واستخدام منهج استطلاع الرأي العام وقد تراءت أهم نتائج الدراسة يتفق خبراء التنمية علي أن المشاركة الفعالة ، ووجود إرادة التغيير ، تعد البيئة الأساسية لإحداث أي تنمية ، في أي مجتمع ، وفي أي وقت ، من خلال أهداف واضحة ، واستراتيجية مخططة شاملة لكل أبعاد وعناصر المجتمع ، تستند علي قاعدة معلوماتية دقيقة في فهم المشكلات والاحتياجات ، وتحديد الأهداف وطرح البدائل ، واختيار أفضل الطرق للموائمة بين الحاجات والإمكانات الممكنة والمتاحة 0 وتعبئة الجهود وتنسيق الأدوار ، وضمان تكاملها وتآزرها ، والحد من إمكانية تعارضها ، من خلال المتابعة الواعية والمستمرة ، والتقييم الجاد والمستمر ، لقياس مستويات النجاح ، لشحذ الطاقات وتحسين القدرات وإطلاق الإبداعات 0

الكلمات الافتتاحية : الوعي الإجتماعي ، التنمية المستدامة :

Social awareness of women and sustainable development a field study on the governmental and private sectors of work in Diwaniyah Governorate

Receipt date: 2021-08-29
Date of acceptance: 2021-09-10

Abstract

The study is starts with a basic hypothesis that the development of the status of women and the elimination of gender gaps and the realization of the principle of equal opportunities are based on two main axes: the first are self-tools related to women themselves through their levels of awareness, conviction, abilities, potentials and desires that provide self-energy for the process. Participation, and the creation and management of positive opportunities that vary according to these instruments. Conscious that the parity environment in general and human development in particular study used the analysis and interpretation of the data contained in the Human Development Report for the Governors of Diwaniyah and the use of public opinion survey methodology. And, at any time, with clear objectives, a comprehensive strategy planned for all dimensions and elements of society, based on an accurate information base in understanding Problems and needs, setting goals and proposing alternatives, choosing the best ways to match the needs and potentials available, mobilizing efforts and coordinating roles, ensuring their complementarity and synergy, and reducing the possibility of conflict, through careful and continuous follow-up, and serious and continuous evaluation, to measure success levels, to sharpen energies and improve capacity And launch creations

Key words : Social consciousness - Sustainable Development

المقدمة:

يعد وضع المرأة في أي مجتمع من أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه ، لأنه لايتصور أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحالي بخطى منتظمة مخلفا وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف ، لأن المرأة تعيش في أنعزال عن الرجل حيث يتراءى الرجال بشكل يميز وضعهم تمييزا جذريا عن وضع المرأة بل إن المرأة تشارك الرجل حياته قبل مولده كأم وكشريك حياة ، ثم كابنة ولذلك فإن تخلفها لابد أن ينعكس أثرة مباشرة على تفكير الرجل ومسلكة ، ويتشكل بالتالي واحدا من أهم العوائق الحضارية التي تعرقل التنمية . وتؤكد تلك المعاني خبرات وتاريخ الحضارات المختلفة والأمثلة على هذا كثيرة من التاريخ الماضي .

وبشكل أكثر تحديدا يمكننا القول بأن قضية الوعي الاجتماعي للمرأة بوصفها نوعا اجتماعيا احتلت حيزاً واسعاً نتيجة لإنعكاس المعاناة الواقعة علي المرأة والتي تتمثل في التمييز المجحف وحرمانها من المساهمة الفاعلة في عملية التنمية ، ومن ثم تحجيم الجهود المبذولة في مشاركة المرأة للنهوض بالمجتمع وتحقيق الرفاهية .

وقد جاء طرح المصطلح كأداة لتحليل العلاقات و الأدوار له ميزة أكثر من عبارة (المرأة والتنمية) المستخدمة أحياناً. فهو تعبير لا يرتكز علي النساء كمجموعة مقفولة، وإنما يركز علي علاقات و أدوار واحتياجات كل من المرأة والرجل، ومشاركة الطرفين لتحقيق التغييرات المطلوبة وعلي رأسها تحقيق التنمية.

إن مايهمنا هنا هو ابراز دور المرأة العراقية ونشاطها ، لأنه على الرغم من أن كثير من المجالات تشمل المرأة ضمن الفئات لامستفيدة مثل رعاية الأسرة والطفولة والمساعدات الاجتماعية ، والشيخوخه ، إلا أن عديم التخصيص الواضح للمجالات الخاصة بالمرأة ، يعتبر مؤشرا عن عدم وعي واضعي السياسيات الاجتماعية بأهمية التعامل الواضح ، والصريح مع المرأة كمكون أساسي في الخطط هذا مايدعو لأهمية إدخال المرأة في استراتيجات وخطط التنمية إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية الشاملة كما نهتم في هذه الدراسة بمساهمة المرأة في الجمعيات الأهلية ودور المنظمات الأهلية التي تتبنى قضية النوع الاجتماعي .

المبحث الاول : العناصر الاساسية في الدراسة

أولا : اشكالية الدراسة

ثانيا : أهداف الدراسة

ثالثا : تساؤلات الدراسة

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم الاساسية للدراسة

النوع الاجتماعي " Gender"

التنمية "Development"

أولا : إشكالية الدراسة

تراءت منذ فترة الثمانينيات عملية إدماج المرأة في التنمية ومتضافرة بعملية التنمية المستدامة Sustainable Development والتي ألقت الضوء على قضية على النوع والتنمية (GAD) بهدف تحقيق العدالة والتمكين لجميع فئات المجتمع رجالا ونساء ، بدلا من الكفاءة التي كانت محور التركيز في نهج (المرأة في التنمية) والتي كانت برامجه بمعزل عن الإطار العام للاحتياجات النوعية . وقد ارتبط هذا المنهج بتوصيات المؤتمر الثالث للمرأة في نيروبي الذي عقد عام 1985 والذي اعتبر المرأة جزء لا يتجزأ من جميع استراتيجيات التنمية (حتاتة، 1999: 138).

وجاء طرح قضية النوع كنتيجة لانعكاس المعاناة الواقعة على المرأة والتي تتمثل في التمييز المجحف وحرمانها من المساهمة الفعالة في التنمية ، ومن ثم تحجيم وتهميش الجهود المبذولة في مشاركة المرأة للنهوض بالمجتمع وتحقيق الرفاهية ، وفي ذات السياق جاء محاولا سد الفجوات بن العام والخاص فعادة ماتقلل المرأة من قيمة عملها العام بسبب الأسرة أو العكس في محاولة لإحداث التوازن بين أدوارها المتعدده تلك التي تؤدي بها إلى التعقيد وفقا لما تراه نظرية الدور الإجتماعي . فعادة ما تقلل المرأة من قيمة عملها العام بسبب الأسرة أو العكس إهمال الأسرة بسبب العمل العام . بعبارة أخرى خلق نوع من التوازن بين الخاص الذي ينطلق من دور المرأة في الأسرة وبين العام الذي ينطلق من دورها في انتاج السلعة او في المجتمع .

نحاول أن نشيح القيم المتجدرة في المجتمع التي تعضد سياسات الاقصاء الممنهج ضد النساء حيث يرى الناس في المرأة الأم والزوجة وربة البيت التي تتكفل بتربية الأطفال والطبخ والغسيل ، وينبغي أن تتوفر على قيم محافظة تتمثل في الطاعة والخضوع للرجل وتربي الفتيات الصغيرات على ذلك سواء في المنزل أو المدرسة .

استنادا إلى أحد الحقائق البديهية والمعروفة للجميع وتلك التي اتسرد في كافة الادبيات الخاصة بالنساء والتي تذهب إلى ان "المرأة تكون نصف المجتمع الكوني ولذلك لا يمكن لاي مجتمع ان يتقدم ويتطور ونصفه عاطل او معطل او ضعيف". وعليه يصعب تهميشها او تهميش دورها في مجتمع يسعى لمواكبة متطلبات الحياة المعاصرة ومستحقات القرن الجديد.

وفي إطار ابراز مفهوم النوع الاجتماعي وانعكاساته على المجتمع تمظهر لنا ضرورة قراءته في ظل العملية التنموية تلك التي تسعى إلى تمكين الذوات المجتمعية ممن خلال من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن ، مع إدماجها في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية . ويتضح ذلك من خلال وتعني عملية تكافؤ الفرص تلك التي تعني عدم التحيز لأي شريحة اجتماعية علي حساب شريحة أخري ، أو نوع إجتماعي علي حساب الآخر ، وإنما ينطلق مبدأ تكافؤ الفرص من منهجية التوازن الاجتماعي ، ذلك التوازن القادر علي تفعيل كافة الطاقات والإمكانات البشرية داخل المجتمع ، وقد يقتضي هذا التوازن في بعض الأحيان التحيز لبعض الفئات المحرومة في محاولة لإعادة دمجها بقوة في بوتقة التنمية المنشودة . الأمر الذي يطلق عليه في بعض الأحيان التمييز الإيجابي للوصول لحالة التوازن ، ويطلق عليه في أحيان أخري التمكين الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي ... إلخ .

فتمكين المرأة والعمل على تحسين وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي أصبح أحد المطلبات الأساسية لتحقيق التنمية ذلك الذي يعجل بضرورة تغيير الإجراءات المتخذه في مجال السياسات والبرامج من شأنها أن تحسن وصول المرأة إلى سبل عيش آمنة وموارد اقتصادية ، وتخفيف مسؤولياتها الشديدة فيما يتعلق بالأعمال المنزلية ، وإزالة العوائق القانونية أمام مشاركتها في الحياة العامة ، وزيادة الوعي الاجتماعي من خلال برامج فعالة للتثقيف والاتصال الجماهيري .(UNFPA ,Publisher, 1994,7)

وإذا اعتبرنا ان التنمية هي أحد آليات التغيير ، فذلك يتطلب ترسيخ قاعدة عملنا لفهم هذه العملية والاعتراف بتطبيقاتها على مجريات أمورنا . واذا كنا نتطلع لتمكين المرأة في المجتمع العراقي ، يجب علينا هاهنا ان نكون قادرين على فهم اسباب عدم تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا والعمل على بناء الاستراتيجيات لكي تتعامل مع عدم المساواة في علاقات القوة . واذا

فشلنا في فهم ذلك، فان عملنا لن يوصلنا لعملية تنموية ولأجل ذلك فان تمكين النساء يجب أن يبدأ مع الافراد بشكل متفهم، ولكن لعمل تغيير مجتمعي يجب التحرك من تغيير اسلوب التفكير للشخص، الى تغيير العلاقات العامة.

ثانيا : أهداف الدراسة

رصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في محافظة القادسية كما تعكسه مؤشرات البيانات المتاحة بمصادرها المتنوعة وبأبعادها المتكاملة اقتصادية – اجتماعية – سياسية – تعليمية – صحية ....الخ .

محاولة قياس الفجوة النوعية بين الإناث والذكور علي مستوي محافظة القادسية .

تحديد احتياجات المرأة علي مستوى المحافظة القليوبية وترتيب أولويات مواجهه تلك الاحتياجات في ضوء البيانات والمؤشرات المتاحة ، وفي ضوء الإمكانات والتحديات المتنامية لتحقيق التوازن بين كافة شرائح المرأة (العمرية – الثقافية – الاجتماعية – التعليمية ...الخ) .

وقد حاول الباحث في سبيل تحقيق جملة هذه الأهداف تحليل بعض البيانات والمؤشرات الإحصائية المتاحة وقراءاتها قراءة سوسيولوجية تساعد علي فهمها ، مع محاولة تحديد آليات وسبل التعامل معها برؤية علمية منهجية من خلال تحليل استجابات عينة الدراسة وتوظيفها لفهم دلالة تلك البيانات .

ثالثا : تساؤلات الدراسة

هل هناك فجوات نوعية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي بين المرأة والرجل كما تعكسها مؤشرات الاستثمارات والصناعات والأنشطة المختلفة وفقا للبيانات المتاحة حول هذه الأنشطة في محافظة القادسية ؟ .

هل هناك فجوات نوعية فيما يتعلق بالتعليم ومستويات الدخل علي مستوي الذكور والإناث كما تعكسها المؤشرات والبيانات ؟

هل هناك فجوات نوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالملامح الأساسية للتنمية البشرية ؟

هل هناك فجوات بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالملامح الأساسية للمشاركة الاجتماعية والسياسية وفقا لنسب المشاركة بالعمل الأهلي والمشروعات العامة ؟

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة

1. النوع الاجتماعي " Gender" :

بإلقاء الضوء على الأدبيات التي نظرت لماهية " النوع الاجتماعي" نجد أن أول من استخدمه "آن أوكلى" في سبعينيات القرن الماضي ، وجاء تعبيرا عن اتجاه عام للتفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم السائدة ، وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجياً ، وهنا يجب علينا التفرقة بين الجنس والجندر فالجنس وهويمثل مفهوما بيولوجيا أما الجندر Gender فانه يمثل مفهوما اجتماعيا ، (الجنس) يتميز بحد ادني من العوامل البيولوجية التي تجعلنا نميز جسدا معينا باعتباره جسد امرأة أو جسد رجل. أما الجندر Gender فهو النظرة الاجتماعية والسيكولوجية للاختلاف الجنسي تلك النظرة التي أتت كتعبيرا عن المكتسبات الثقافية والاجتماعية والتي يتم من خلال التدريب على إدراك الأدوار وطبيعة توزيعها وفقا لمحددات اجتماعية وثقافية. كما أن ربط الجندر بالاختلافات البيولوجية من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه يشكل تفسير أحادي الجانب لذا فان الكثير من الباحثات في الشؤون النسوية وجدن إن ربط الاضطهاد بالخصائص البيولوجية الثابتة ينطوي علي التضليل(عبد الرحمن، 1998: 454) ولهذا قضين سنوات يبحثن عن نظرية لأصول هوية الجندر وربطها بعواملها السايكومعرفية، السايكوتحليلية ، السوسيولوجية و الاقتصادية .إذن نلاحظ اتفاقا علي الفارق بين الجنس والجندر، والحاجة إلي دراسة الأنوثة والذكورة، ولكن هناك جدل فكري محتدم حول بنية الجندر والطريقة التي ينبغي بها استخدامه من جانب الباحثين والنقاد.#

ويطرح المفهوم كنموذج نظري يلقي بالضوء على عملية التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين ، مع وجود قيم ومعايير غير متساوية ، حيث يركز نموذج النوع على الكيفية التي تضفي بها أنماط معينة من السلوك والأدوار معاني نوعية محددة ، مع محاولة تحديد كيف تنوعت الأبنية الاجتماعية والقيم الخاصة بالنوع (أحمد علي:42/41) . كما أنه استخدم كأداة لتحليل علاقات وأدوار كل من الجنسين والصفات الاجتماعية التي تميز بينهما على مستوى الأدوار والمكانات، وتنظيم تلك الأدوار بما يتيح لها (المرأة) المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار (Meyer, 2000,233) .

وفي السياق ذاته طرح موضوع العلاقة بين الجنسين على مستوى المكانات والأدوار الاجتماعية بموضوعية علمية تهدف إلى تجاوز التمييز خاصة وقد دللت الدراسات والبحوث على أن إقصاء المرأة عن الإسهام بدور اجتماعي مماثل للرجل في تنمية المجتمع وتقدمه له تأثير سلبي على المرأة كنصف المجتمع الإنساني وعلى مستوى نجاح خطط التنمية ، فالأخذ بمرجعية الجندر في التعامل مع حقوق الجنسين يسهم في تجاوز إشكالية التنمية في بلداننا العربية المتمثلة في إقصاء المرأة بنسبة كبيرة،

وفي هذا الإطار يؤكد تقريراً التنمية الإنسانية العربية وعلى أن التنمية التي لا تسهم فيها ولا تستفيد منها النساء تنمية خطرة وغير مجدية .

وفي ذات السياق أشارت العديد من الدراسات إلى إن المكانة غير المتميزة للنساء في سوق العمل هي انعكاس للنظام الأبوي والموروث الثقافي الذي يدعو لفكره المكانة الثانوية للنساء في المجتمع والأسرة ، ففي كل المجتمعات ينظر إلى العمل المنزلي ورعاية الأطفال على أنه المسئولية الرئيسية للنساء ، في حين أن كسب الرزق والأعمال المهنية العليا هي مسئولية الرجال . تلك الأفكار تفسر لنا أيضا أسباب تدني أوضاع المرأة التعليمية والثقافية والعملية في إطار الثقافة الذكورية هذه ، ويتفق ذلك مع رأي وليام جود Goode . W حيث أكد أنه لا يوجد أي نظام أسري يحقق مساواة كاملة للنساء ، ومن المحتمل ألا يتحقق ذلك في أي نظام مستقبلا ما دام هناك الكثير من العمل المنزلي ورعاية الأطفال الذي ينظر إليه على أنه عمل نسائي (أحمد علي: 132) .

ويقوم التحليل الذي أكده (Anker) على أن هناك نوعا من الإتساق بين الأفكار السائدة المتعلقة بالنوع حول مهنة ما ، والأفكار السائدة حول طبيعة الإناث ، وفي بحث سوسيولوجيا العمل المنزلي الذي قامت به آن أوكلي في إنجلترا والتي ساقت من خلاله بعض الدلائل على صحة أراء أنكر حيث انتهى البحث إلى أن أعداد المرأة لتكون ربة بيت يختلط مع تنشئتها بالدور الأنثوي بالمعني الواسع (الساعاتي، 2003) .

ووفقا لم سبق فإن طرح النوع الاجتماعي والذي يمثل عاملا كبيرا في قضية الوعي الاجتاعي للمرأه الذي تلعب دورا فاعلا في قيادة التنمية المستدامة (الجندر) يشكل ضرورة لمأسسة الثقافة الحقوقية تلك التي تتجاوز التمييز في الأدوار الاجتماعية بين الجنسين وتساوي بينهما في المشاركة في التنمية وفي الاستفادة من برامجها ، وفي الحقيقة إذا نظرنا إلى شيوع هذا المفهوم نجد أنه ارتبط بدرجة كبيرة بثقافة العولمة، حيث شهدت الساحة العالمية والمحلية حوارا ساخنا حول قضايا النوع كان أكثرها إثارة ما يتعلق بالتمييز والعنصرية والفوارق النوعية ، وقضايا تهميش المرأة ، فداخل منظمة العمل الدولية تزايد الاهتمام بقضايا النوع ، في إطار إعلان المنظمة للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ، إذ يمثل هذا المحور واحدا من المجالات الأربعة الأساسية في ذلك الإعلان (يس السيد، 1999: 58/50) .

كما أننا في سياق مغاير نجد أن هناك من أشار إلى تيارين لفهم ماهية الجندر التيار الأول وهو تيار ليبرالي يهتم بقضية النوع من زاوية التنمية ، حيث تؤكد دراسات الجندر وفق هذا المفهوم أن التنمية المستدامة ، هي التنمية المتوازنة التي تتيح الفرص ،

والمكانة للرجل والمرأة على حد سواء ، بما فيها المساواة في الفرص أيضا بين الفئات الاجتماعية المختلفة للمرأة في كافة عمليات ومراحل العملية التنموية ، مع الاحتفاظ بهوية كل منهما من الناحية الجنسية ، حيث يهتم ذلك التيار بدور المرأة في التنمية بأبعادها المتنوعة والمتواصلة (أحمد ثابت: 427).

حيث أن المسلمة الأساسية التي قام عليها استخدام مصطلح النوع في ذلك التيار ، هي أن الفروق التشريحية البيولوجية بين الرجل والمرأة لا ينبغي أن تحدد الأدوار الاجتماعية التي يلعبها كل منهما ، ذلك أن تلك الأدوار هي نتاج ثقافي اجتماعي ، وأن الأفكار السائدة ثقافيا حول الرجولة والأنوثة ، هي صور نمطية من صنع الثقافة والمعيارية الثقافية بالأساس ، إلا أن هذا المفهوم غالبا ما يستخدم في الدفاع عن حقوق المرأة باعتبارها العنصر الذي ظلم على مدى التاريخ ، نتيجة لتدخل الثقافة في تحجيم أدوارها، وفي التقليل من شأنها ، حيث أن بؤرة التركيز في هذا التيار هي العلاقة بين الرجل والمرأة في الأدوار الاجتماعية بتباياتها المختلفة(أحمد ثابت، المصدر نفسه، 437) .

أما التيار الآخر للتعامل مع مفهوم الجندرGender فهو تيار راديكالي ينطلق من مرجعية غربية متأثرا في ذلك بالنظرية الماركسية ، حيث أصبحت (الطبيعة الجنسية المذكرة) موضوعاً أساسياً في دراسات النوع Gender عندما بدأ التنظير للنسوية بلغة التحليل النفسي وهو ما يتجسد في آراء، جوديث بتلر ، وإيث كوسونسكي، حيث طرحت بتلر في بداية التسعينات فكرة مؤداها ، أن كل هويات النوع وكل الهويات الجنسية هي مسألة أداء ، وأننا لابد ألا ننحصر في أطر التحديد النوعي العضوي ، حيث تدعوا إلى المساواة بين النوعين ، وإلى التحرر ، فهي ترى أن الذات تصبح مذكراً أو مؤنثاً وفقا لعملية المحاكاة ، فهي التي تختار تحديد وضعها ، وترى أن النوع ليس إلا خرافة ، وأن تحديد النوع ليس سوى نوع من العبث ، ومن ثم فإن كلاً من الجنسين يمكن أن يتخذ موقع الذات المذكرة أو المؤنثة ، وفي التسعينيات من القرن العشرين أكتسبت دراسات النوع صياغات جديدة في إطار هذا التيار مع ظهور دراسات الاختلاف الجنسي ، حيث تم التمييز بين الجنس والنوع ، على اعتبار أن الجنس مسألة تشريحية ، والنوع تصور اجتماعي ، وبالتالي فإن الهوية القائمة على النوع مرتبطتان ومتداخلتان بين كلا النوعين إلى حد كبير ، حيث أن الجنس ينبع من الخصائص التشريحية أما النوع فمكتسب من خلال عملية التأثر والتأثير الثقافي (جامبل، 2002: 352) .

وهنا يذهب الباحث إلى مفهوم النوع الاجتماعي إجرائيا يمكن تعريفه على أنه الصفات الاجتماعية التي يمكن أن تصبغ الأدوار المنوط بها كلا الجنسين والتي تسهم في تشكل الوعي الاجتماعي للمرأة بشكل أكثر تحديدا .

2-التنمية "Development"

لا طالما لاقى مفهوم التنمية العديد من الإشارات التي تحدد ماهيته فهناك من ذهب إلى أنّها العمل على تنمية الروابط والعلاقات التي يقوم عليها المجتمع، والعمل على رفع مستوى الخدمات التي تؤدي إلى تأمين احتياجات الفرد ورغباته و زيادة قدرته في فهم مشاكله ، وانخراطه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ، للوصول إلى حياة أفضل، وفي سياق آخر هناك من يعرفها في ضوء التنمية الإجتماعية وهي ما توصل إليه ريتشارد الذي يرى أنّ التنمية الاجتماعيةهي منهاج وطريقة تستند إلى اساس علميّ وواقعيّ لدراسة وتوجيه نمو المجتمع باتجاه المجالات المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني، ممّا يسهم في إحداث الترابط والتكامل بين مكونات المجتمع، ويُعرف مكتب تقارير التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة مفهوم التنمية الاجتماعية أيضًا على أنه خلق وتطوير الظروف المعيشة والتي تعمل على تمكين الأفراد من الاستعانة بقدراتهم وإمكاناتهم مما يضمن حياة كريمة وصحية لهم، وتوفير نظام تعليمي مناسب يسهم في عملية التنمية، والمشاركة في الاقتصاد، بحيث يصبح أفراد المجتمع منتجين مما يتيح لهم فرصة للوصول إلى الحياة الكريمة التي تلبي رغباتهم واحتياجاتهم مما يؤدي بدوره إلى شعور الفرد بالرضا.

وفي خضم الحديث عن التنمية لايمكن أن يفوتنا الحديث عن التنمية المستدامة تلك التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسات المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة.

وبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، إلا أنها لازالت لم تفهم ومازال المفهوم يعاني الغموض ويشار في هذا السياق إلى أن قد أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم.

وفي ضوء ذلك نجد أن التنمية المستدامة تضمنت أربع خصائص رئيسة و يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة والثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي).ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى

القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى (Suler, 1995, 104)

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة (Moser, 1993) .

وفي صدد آخر عرفت التنمية المستدامة على أنها " العملية التي من خلالها يمكننا أن نلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (Mathew, 1996, 2).

وعلى الرغم من الإجماع النظري بأن المساواة (سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى) تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا.

وإذا أردنا المضافرة وفقا للطرح السابق فإننا سنذهب إلى القول بأن المشاركة الفعالة للمرأة العراقية تعد أحد آليات التنمية المتواصلة والمستدامة . حيث ترتهن دائما التنمية بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهليه وآليات وسبل الاستفادة به وتطويره باستمرار .

وتشترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من القوة (قوة التمكين) . إذ أن المشارك في الحياة العامة أو اليومية لابد وأن تتوافر لديه أدوات تلك المشاركة. تلك الأدوات التي تتمثل في اتجاهين ، يظهر الاتجاه الأول ويتمثل في أدوات ذاتية تتصل بالمرأة ذاتها من خلال مستويات وعيها ومدى قناعاتها وقدراتها ورغباتها التي توفر الطاقة الذاتية لعملية المشاركة والتي تتفاوت وتتنوع وفقا لتلك الأدوات .

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في تلك الأدوات المستمدة من المناخ التي تتم فيه عملية المشاركة ذلك المناخ الذي يشتمل على مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تكون بيئة التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص . فالوضع السياسي لأية دولة ومدى ما يتسم به من إستقرار ، وتنظيماتها الإدارية وما تتميز بها من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وإتساقه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وواجبات وسياساتها الاقتصادية وطبيعة السوق وآلياتها وإمكاناتها ومميزاتها الجغرافية والديموغرافية ، كل ذلك يشكل مكونات ما أصطلح على تسميته بمناخ التنمية ، وهي جميعها عناصر متداخلة ومتفاعلة وذات طبيعة جدلية متغيرة ، تلك الطبيعة التي تدعم أدوات المشاركة أو تضعفها وفقا لدرجة وقوة وإتجاه ذلك التفاعل .

وخلاصة ماسبق يمكننا القول بأن مشاركة المرأة في التنمية يعني إدماجها عطاءاً وأخذاً واجباتً وحقوقاً فادماجها في التنمية الذي لا يعني مجرد مظهر من مظاهر السطحية لتحديث المجتمع ولا مجرد محاكاة لأنماط من تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة . وإنما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتطوير الانسان – رجلا وإمرأة – واعداده وتمكين طاقاته الكامنة في اثراء الحياة لنفسه ولمن حوله . حيث أنه لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الانسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزاماتها بأداء مسئولياتها والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من أدوار في حياة مجتمعها كعنصر فاعل ومؤثر بشكل أساسي في كافة الأنشطة والاهتمامات والمجالات .

المبحث الثالث : الرؤى النظرية للدراسة

1)مقاربة النوع والتنمية :

تتضح رؤية هذه المقاربة في أن التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي يتوقف على اعتبار أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة للهيمنة المجتمعية السلطوية ، والتي تؤثر سلبا على النساء فقط وأيضا الرجال فقد

أسهمت تلك السلطوية لقولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات، والتقاليد ، وتدشين الفهم الخاطئ للدين، حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدوني للمرأة، وان لم يستفيد الرجل من ذلك إلا انه أتقن تلبية متطلبات القالب الاجتماعي. وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معا، ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي. بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقة المطلوبة .

كما يسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل هامة ومتصلة مثل الطبقات الاجتماعية ، والأنظمة والعرق والدين والسن. ويركز على الكفاءة إلى جانب التعرف على الفرص من اجل تحسين التوزيع للموارد والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في سياسات برامج ومشاريع التنمية ويحدد هذا المدخل أن التنمية لا يمكن أن تتم بدون تغيير الرؤى والمفاهيم لأدوار النساء والرجال معا في المجتمع .و يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجية ذات حدين من أجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية ويترائى ذلك في الإجراءات خاصة بالرجل والمرأة معا ، مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة . وبما ان المرأة تنطلق من موقع دوني نسبيا فمن المحتم أن تحوز على دعم ومساندة خاصة حتى تصبح قادرة على المشاركة والاستفادة التامة (النعيمات، 2015) .

ووفقا لم سبق فإن خلاصة النوع الاجتماعي والتنمية تذهب إلى ان الأخذ بالاعتبار فيما يلي:

تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد، ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما.

تقوية الاعتماد على الذات للأفراد والمجتمع.

تباين أدوار الرجال والنساء تلك التي تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاريع التنموية.

مشاكل التنمية و الحلول المقترحة يجب ان تعكس رأي أفراد المجتمع المحلي بجميع فئاته : النساء ، الرجال، الشباب، الشيوخ، الاطفال، الفقراء، الأغنياء (محمد بوخاري، 2008: 24).

2)مقاربة المرأة والتنمية :

وتذهب هذه المقاربة إلى أن التنمية مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة بل هي تتطلب أيضا التشارك الإيجابيParticipation لجميع أعضاء المجتمع ولا سيما المرأة وذلك على قدم المساواة مع الرجل. والتشارك الفعال للمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال.

وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون تشارك المرأة على مختلف المستويات سواء الاجتماعية منها أو السياسية أو الاقتصادية .

3)المقاربة التشاركية :

تعتمد رؤية هذه المقاربة على ضرورة ان يصبح الناس معتمدين على أنفسهم وذواتهم، فلا بد من التشارك في عملية التنمية في كافة مراحلها ابتداء من التعرف على المشكلة، وإيجاد الحلول، التخطيط والحصول على الموارد وصولا إلى النتائج المطلوبة. ولا بد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في دورة المشروع، ولا ينظر لها كمستفيد فقط. وهذا يعني انه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة، باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة، لان هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة. ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي. ناهيك عن مستوى العدالة والكفاءة وموقعهما في الميزان، فان التنمية المطلوبة والمراد تحقيقها هو تغيير العقليات وطريقة التفكير والمفاهيم.

المبحث الرابع

منهجية الدراسة

أولاً / منهجية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تحاول وصف بعض عناصر واقع المرأة العراقية من خلال البيانات المتوفرة في مصادره المتنوعة مع محاولة لتحليل هذه البيانات تحليلا سوسيولوجياً في محاولة لتفسير تلك المؤشرات والأرقام وإكسابها دلالة علمية تربط هذه البيانات بالسابق الاجتماعي العام للبناء الاجتماعي كي تستطيع من خلالها الإجابة علي التساؤلات في ضوء أهدافها المطروحة ، بالإضافة إلي توظيف استطلاع رأي عينة مختارة من المجتمع حول قضاياها وأهدافها في محاولة لتحقيق قراءة سوسيولوجية أكثر وضوحا لمتغيراتها ، مستنده علي رؤية واقعية من خلال تحليل استجابات تلك العينة .

وقد اعتمد استطلاع الرأي علي أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة من خلال استخدام صحيفة استبيان طبقت علي عينة قوامها (300) مفردة كما تضمنت صحيفة الإستبيان (23) سؤالا وتم تقسيمها إلي أربعة أقسام أساسية حيث ضم الجزء الأول البيانات الأساسية في الأسئلة من (1 – 7) حاول الباحث من خلالها أن تعكس خصائص عينة الدراسة من حيث السن ،

النوع ، المهنة ، درجة التعلم ، محل الإقامة ، الحالة الإجتماعية ، الدرجة الوظيفية ، أما القسم الثاني من أسئلة الاستبيان فقد ضم الأسئلة من (8 – 15) وتضمنت أسئلة خاصة بقياس توجهات عينة الدراسة حول تكافؤ الفرص في المجال التنموي في إطار الحاق المرأة على أنها نوعا اجتماعيا بغض النظر عن الجنس البشري ، أما القسم الثالث الأسئلة من (15 – 22) فقد حاولت الدراسة من خلاله استطلاع رأي عينة الدراسة حول مدى أمكانية تحقيق قدر من تكافؤ الفرص للمساهمة في العملية التنموية في إطار النوع الإجتماعي في محافظة القادسية ، أما القسم الرابع من الاستمارة وضم السؤال رقم (23) وحاول قياس التوجهات المستقبلية نحو عمالة المرأة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، كما عكسته استجابات عينة الدراسة .

ثانياً / مجالات الدراسة

1–المجال المكاني :

محافظة القادسية وذلك لأنها أحد أكثر المحافظات التي تجعلها ذات قدرة تنافسية كبيرة في مجالات التنمية والاستثمار بالمقارنة بمحافظات الجمهورية الأخرى الأمر الذي يحتم تواجد المحافظة على الخريطة الاستثمارية للدولة في مكان بارز لتشارك بقوة في الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية في مجموعة وتحقيق تنمية محلية متواصلة على نطاق المجتمع المحلي بالمحافظة.

2–المجال البشري " عينة الدراسة "

يعد اختيار عينة الدراسة من أهم مراحلها الميدانية . حيث تتوقف عليها دقة النتائج التي يخرج بها الباحث ، كما يعد تمثيل العينة بوضوح تمثيلا صحيحا من أهم ما تهدف إليه الدراسة الميدانية . وقد لجأ الباحث إلى استخدام العينة العمدية بالحصة وتم إجراء البحث الميداني على أربع قطاعات بشرية مثلت عينة الدراسة ، روعي فيها أن تمثل شرائح متعددة في البيئة الإجتماعية والمهنية داخل المجتمع

القيادات العليا للقطاع الحكومي وأصحاب المشروعات في القطاع الخاص.

فئات من الإدارة الوسطى والإشرافية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

فئات مهنية صغيرة تضم صغار العاملين والعاملات . داخل القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

3-المجال الزماني: ونقصد به السقف الزمني أو الوقت الذي أستغرقه الباحث لإعداد متطلبات البحث بأكمله وتحدد الوقت من 2021/1/21الى 2021/7/1.

ثالثاً / البيانات الأساسية المستخدمة في التفسير والتحليل

النوع :

لا تزال دنيا الأعمال في مفهومها الواسع في البيئة العربية هي عالم الرجال ، حيث أن السلطة الأبوية لا تزال مسيطرة كقيمة اجتماعية في المجتمع ، وتتسم المرأة بتبعيتها وسلبيتها بدرجة كبيرة على المستوى الرسمي ، مما يثير تساؤل حول نسبة وجود القيادات النسائية بالنسبة لنسبتها في قطاعات العمل الحكومي والخاص مقارنة بالرجال ، وعليه فقد حاول الباحث أن تمثل العينة قطاعات وظيفية من الذكور والإناث كي يساعد على معرفة نسبة مشاركتها كتيارات فاعلة .

جدول (1) يعكس توزيع العينة على أساس النوع

النوع	*العدد*	النسبة المئوية
ذكور	177	% 58 , 9
إناث	123	% 41 , 1
المجموع	300	100

وبقراءة بيانات الجدول التالي نلاحظ توزيع العينة على أساس النوع ، حيث تصل نسبة الذكور إلى 9, 58 % في مقابل 41.1 % من الإناث . وهو ما يقارب النسبة الحقيقية لعمل المرأة في القطاعات المختلفة في محافظة القادسية وتتقارب بدرجة كبيرة مع نسبة وجودها في التعداد السكاني للمحافظة.

(2) الحالة الاجتماعية :

يمثل التنوع في الحالة الاجتماعية أهمية ودلالة على مستوى الأداء والقيادة، حيث يمكن أن تؤدي اختلاف الحالة الاجتماعية إلى اختلاف درجة الفعالية في العمل ، ولذا فقد راعى البحث تمثيل العينة لجميع الحالات الاجتماعية .

جدول (2) يعكس توزيع عينة الدراسة وفقا للحالة الاجتماعية للعينة

الحالة الاجتماعية	*العدد*	النسبة المئوية
أعزب	106	% 35 , 3
متزوج	181	% 60 , 3
مطلق	5	% 1 , 7
أرمل	8	% 2 , 8
المجموع	300	100

بقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة وفقا للحالة الاجتماعية كما يلي تمثل فئة الأعزب 35.3% والمتزوج 60.3% ، والمطلق 1.7% ، والأرمل 2.8%، وبذلك تمثل العينة جميع الحالات الاجتماعية التي تقع في سن العمل.

(3) المستوى التعليمي :

هناك افتراض مؤداه أن المستوى التعليمي يؤثر على المستوى الثقافي والإدراك الإجتماعي للعديد من المفاهيم والقضايا ، وذلك لإرتباطه بمستويات الوعي ، كما أن الأمية تؤثر سلبيا على نوعية العمل وطبيعته وأيضا إدراك قضاياه ، وقد حاولت العينة تمثيل جميع المستويات التعليمية بين شرائحها المتنوعة.

جدول (3) يعكس توزيع عينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة المئوية
أمي	36	% 11 , 7
يقرأ ويكتب	39	% 12 , 9
متوسط	14	% 4 , 9
ثانوي	92	% 30 , 5
تعليم جامعي	90	% 30 , 3

دراسات عليا	27	% 9 , 1
غير مبين	2	%, 6
المجموع	300	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة ، حيث تصل نسبة الأميين إلى 11.7 % ، ونسبة من يقرأ ويكتب إلى 12.9 % ، والتعليم المتوسط إلى 4.9% ، أي إجمالي أقل من متوسط يصل إلى حوالي ثلث العينة ، وتصل نسبة التعليم الثانوي إلى 30.5 % ، والتعليم الجامعي 30.3 % ، والدراسات العليا 9.1 % ، وغير مبين6,% مما يعطي مؤشراً على اختلاف مستويات الأعمال وفقا للمستوى التعليمي .

محل الإقامة :

هناك افتراض أن القيادة والمشاركة في العمل القيادي للمرأة تختلف في الريف عنها في الحضر ، وذلك على أساس أنها ترتفع في الحضر عن الريف ، من منطلق أن الوصول إلي المراكز القيادية ترتفع بارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي . ولا يمكن قياس درجة المساهمة في المستويات الوظيفية والمهنية والتعليمية في المجتمع بالاقتصار على قطاع دون آخر ، ويمكن أن يؤثر ذلك على نسبة المشاركة وإدراك أهميتها .

جدول (4) يعكس توزيع مفردات العينة وفقا لمحل الإقامة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية

حضر	87	% 29 , 2
ريف	121	% 40 , 3
مركز	92	% 30 , 5
المجموع	300	100

وبقراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا توزيع العينة بين الريف والحضر والمركز الحضري ، حيث تصل نسبة العينة في الحضر إلى 29.2 % ، وفى المركز 30.5 % ، وفى الريف 40.3 % وهي بذلك تمثل كل القطاعات وقد ارتفعت النسبة في القطاع الريفي .

وفيما يتعلق بعينة الدراسة على المستويات القيادية للقطاعين الحكومي والخاص ، فقد كانت هناك مجموعة من الصعوبات الميدانية التي فرضت عدد المفردات ، حيث كان من المقترح التعامل مع 65 مفردة في مستوى القيادات العليا وأصحاب الأعمال إلا أنه خلال الدراسة الميدانية تعثر مقابلة عدد 15 مفردة ، حيث تعذر الوصول إليهم برغم المحاولات المستمرة ، لذا تم الاكتفاء بعدد 50 مفردة تمت مقابلتهم وتطبيق استمارة الاستبيان معهم .

وإذا ذهبنا إلى العينة على المستويات الإشرافية فقد شملت 120 مفردة روعي فيها تنوع المجالات وتنوع العينة من حيث النوع والسن ودرجة التعليم وطبيعة المهنة أيضا ، أما العينة من شباب الموظفين العاملين والطلاب فقد روعي فيهم التنوع بقدر الإمكان وفقا للعديد من المتغيرات من أهمها ، مكان العمل ، طبيعة العمل ، محل الإقامة ، السن ، الحالة الاجتماعية .

ومن هنا فقد تم اختيار المستويات الوظيفية بالطريقة العمدية ، وبذلك لا تعتبر عينة ممثلة تمثيلا دقيقاً للمحافظة ، ومن ثم فإن الباحث لا يزعم بأن نتائج الدراسة الراهنة يمكن أن تنطبق بدقة على أعضاء المستويات الوظيفية برمتها ، أو محافظة القادسية بشكل عام ، وإن كانت تصدق على ما يماثل خصائص العينة ، والتي روعي في اختيارها أن تكون ممثلة لكافة شرائح الجهات الإشرافية وفقا للمتغيرات النوعية المختلفة .

جدول(5) يوضح توزيع مفردات العينة وفقا للمستوي الوظيفي

المستوي الوظيفي	العدد	النسبة
المستويات الإدارة العليا	50	%16.7
مستويات الإدارة الإشرافية	120	%40
الموظفين	130	%43.3
المجموع	300	100

ويرى الباحث أنه استنادا إلى البيانات الواردة في الجداول السابقة ، يمكن القول بأن عينة الدراسة رغم صغر حجمها نسبيا ، إلا أنها من حيث ملامحها العامة قد تكون صالحة للتعميم على المستوى التحليلي التفسيري للدراسة وفقا لخطة التحليل الإحصائي .

وقد استهدف التحليل الإحصائي للعمل الميداني تفسير البيانات الكمية التي جمعت بواسطة صحيفة الاستبيان ، واستخراج الدلالات الإحصائية لها ، وتفسيرها تفسيراً بنائياً ، يربط البيانات الميدانية بالسياق الاجتماعي البنائي الشامل لمحافظة القادسية أولا ، ثم المجتمع العراقي ثانيا ، من خلال التحليل الكمي والكيفي للبيانات المستقاة من استمارة الاستبيان التي طبقت على عينة الدراسة في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها بهدف إبراز الدلالة السوسيولوجية للبيانات الواقعية ، ووضعها في سياق أعم وأشمل لتكتسب دلالاتها الاجتماعية.

وذلك من خلال :

توزيعات تكرارية بسيطة لكل أسئلة الاستبيان .

توزيعات تكرارية مركبة لعدد من أسئلة الاستبيان ، مع بعض المتغيرات النوعية ، كالسن ، النوع ، المهنة ، المستوي الوظيفي ، التعليم ... الخ ، وذلك للوقوف على طبيعة العلاقات والارتباطات بينهم.

من أهم مقاييس الدلالة التي تم الاعتماد عليها في ذلك ، مقياس (كا2) لحساب دلالة الفروق بين تكرارات المتغيرين ، وتحديد نوعية تلك العلاقة ،من خلال مؤشر الدلالة ، سواء كانت علاقة موجبة أو سالبة .

المبحث الخامس الاستنتاجات

اولا: استخلاصات أساسية " رؤى سيسيولوجية "

تعد التنمية هي باكورة التوظيف الأمثل لكافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع لإحداث التطوير المنشود ، وذلك لأنها تشمل كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية والقانونية والإدارية . وقد أضحت الذوات المجتمعية هي العناصر الأساسية في التنمية فديمومة العملية التنموية واستدامتها أصبح مرهونا بمشاركة العنصر البشري بعنصريه الفاعلين المرأة والرجل معا الأمر الذي يتوقف بدرجة كبيرة علي حسن إعداده وطبيعة تأهيله .

وفي ضوء ماسبق أصبحت المطالبة بتكافؤ الفرص وعدم التحيز لأي شريحة إجتماعية علي حساب شريحة أخري ، أو نوع إجتماعي علي حساب الآخر ، وإنما ينطلق مبدأ تكافؤ الفرص من منهجية التوازن الاجتماعي ، ذلك التوازن القادر علي تفعيل كافة الطاقات والإمكانات البشرية داخل المجتمع .

أصبحت تنمية المرأة بمفهومها الشامل هي المنطق السائد والمقبول ، خاصة في المجتمعات التي تسعي إلي تحقيق أقصي مستوي ممكن من النمو المتوازن الشامل ، فالمرأة هنا هي وسيلة أساسية من وسائل التنمية وترسا هاما في تروس حركتها ، وبالتالي فعمليات التنمية هنا تستهدف قدراتها الفكرية والإنسانية والبدنية ، كما أنها تستهدف وجودها المادي والاجتماعي.

برز الإهتمام بقضايا المرأة سواء على المستوى العالمي أو المحلي عبر العقود السابقة في إطار الإهتمام بقضية التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، إنطلاقا من فكرة أساسية مؤداها أن التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة . ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال متغيرات عميقة تستهدف الإنسان كأساس لعملية التنمية وهدفا لها في نفس الوقت.

الواقع الفعلي للمرأة العراقية حتى الآن نجد أنه لم تقابل تلك الجهود المؤسسية منجزات متكافئة على المستوى الفعلي ، حيث جاءت الإنجازات متواضعة أمام قوة المجهودات المبذولة والطموحات المأمولة . الأمر الذي أفرز العديد من المشكلات وطرح العديد من القضايا في شكل تحديات إرتبطت بالتفاوتات النوعية التي أثرت و لا تزال تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

فإن تكافؤ الفرص للمرأة اقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وخلق مشاركتها في التنمية يمثل عملية اجتماعية قوية تعمل على إدماج المرأة عطاءً وأخذً واجباتً وحقوقاً، فهذا الإدماج للمرأة في التنمية لا يعني مجرد مظهر من المظاهر السطحية لتحديث المجتمع ولا مجرد محاكاة لأنماط من تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة. وإنما هو في جوهره تطوير حضاري خلاق ومبدع لتطوير الإنسان – رجلا وامرأة– وإعداده وتمكين طاقاته الكامنة للعمل علي تحقيق التطور وإثراء الحياة لنفسه ولمن حوله. حيث لا يقتصر على المطالبة بحقوق المرأة الإنسانية والوطنية المشروعة بل يمتد ليشمل التزاماتها بأداء مسئولياتها والوفاء بواجباتها في مختلف ما تقوم به من أدوار في حياة مجتمعها.

تم اختيار مفردات العينة بعد تحديد نسبتها بطريقة عمدية كما تم توزيع العينة ومحاولة تماثلها وفقا للمتغيرات النوعية المختلفة والتي كان من أهمها (السن ، النوع ، المهنة ، درجة التعليم ، الديانة ، محل الإقامة ، الحالة الاجتماعية) وقد تم اختيار عينة قوامها 300 مفردة روعي فيها التنوع في الريف والحضر.

في محاولة للوصول إلي فهم أعمق للدلالة الإحصائية الرسمية المتصلة بموضوعات الدراسة وتم إستخدام نتائج تلك التحليلات كلما إقتضي الأمر ذلك وفقا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها

ثانيا : المرأة العراقية والفجوات النوعية " الدلالات الاجتماعية :

المرأة وقوة العمل :

الإناث في المجتمع العراقي :

يسجل العقد الثلاثيني من القرن العشرين بدايات الانخراط الجماهيري للمرأة العراقية بالعمل المنظم والمدفوع الأجر في القطاع الحكومي دون غيره من القطاعات المنظمة . ويشير هذا الانخراط إلي ظاهرة لا تنفرد بها العراق ضمن مجموعة الدول النامية ، وإنما هي ظاهرة نراقبها في عدد غير محدود من هذه الدول ، وخاصة في مجموعة الدول العربية التي أنجزت معاركها الوطنية في النصف الثاني من ذلك القرن ، أي القرن العشرين . وقد يعود السبب إلي أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في مجموعة هذه البلدان لم يتحقق في المجرى الطبيعي ، وإنما تحقق في ظروف خضعت فيها هذه البلدان لإدارة سياسية لمستعمر تسعى بدورها لربط حركة هذه الشعوب بالمصالح الاقتصادية للمركز الاستعماري . فالهياكل الإنتاجية الصناعية والتجارية استمرت ملكية للأجانب ، مما أبعد المواطنات المصريات الساعيات للعمل عن الدنو من وظائفها ، فكان القطاع الحكومي هو الأقرب لهن .

بالإضافة إلى ذلك فقد كان جهاز الدولة سابقا في النشأة ، بوظائفه التي يتيحها ، لنشأة وبروز الصناعة أو التجارة المصريتين اللتين يملكهما المصريون بكل فرص العمل التي تتيحها ، هذه النشأة المبكرة والسابقة لجهاز الدولة بوظائفه وفرص عمله التي يتيحها أعطته ميزات وقبولا لدى العامة على الرغم من الشكوى المستمرة من بيروقراطيته . فلا يزال يمثل جهاز التشغيل الأقدم والأكثر ضمانا ، من وجهه نظر الساعيات والساعين للعمل بشكل عام .

كما أن الانتشار الجماهيري للمرأة العراقية في جهاز الدولة تزامن مع تخرج الدفعات الجامعية الواحدة بعد الأخرى ، أي مع بدايات سنوات الثلاثينات وما تلتها من عقود . فالمرأة باتت ، في هذا الزمان ، جزءا من جموع العراقيين الزاحفين إلي الوظائف التي كان يحتلها الأجانب ، بالإضافة إلي غالبية الملتحقات بالجامعة كن يتجهن إلي دراسة العلوم الإنسانية هذا بالإضافة إلى انتشار وامتداد جهاز الدولة بخدماته التعليمية والصحية ، وفي الأساس ، إلي الأقاليم . ومن هنا نستطيع استنتاج وجود تلك النسب العالية للمرأة العاملة في جهازي التعليم والصحة . فقد شهد المجالات الانتشار الأفقي الأكبر . كما نلاحظ ارتفاع تلك النسب في وظائف الإدارة المحلية في كل المحافظات العراقية.

ثالثا : تطور حجم قوة العمل وعدد الإناث العاملات في القطاع الحكومي :

خلال العقدين الماضيين ظهر اتجاه متزايد نحو مشاركة المرأة في قوة العمل حيث ارتفعت نسبة مشاركتها في قوة العمل في القطاع الحكومي إلي أن وصلت إلي حوالي 23.5% في عام 2007. وقد تقلدت المرأة العديد من المناصب القيادية ، حتي بلغت نسبة شغلها للمناصب القيادية في القطاع الحكومي حوالي 26.3% من إجمالي المناصب القيادية في القطاع الحكومي في عام 2006 ، وقد أحدثت مشاركة المرأة في الوظائف العامة تحولا واضحا بالنسبة لمكانة المرأة ودورها في المجتمع ، فعمل المرأة ومشاركتها في الإنتاج أكسبها قيمة في المجتمع كفرد له كيانه ودورها الفعال في عملية التنمية .

وخلاصة ما سبق نجد أن جهاز الدولة العراقية هو جهاز التشغيل الأقدم الذي احتضن المرأة وحولها بالتدريج من كونها مجرد امرأة عاملة تسعى إلي العمل من أجل تحقيق دخل لنفسها ولأسرتها إلي امرأة عاملة تبني مجرى حياة وتنظر للعمل كعادة إنسانية ذات قيمة اجتماعية عالية ، لأن جهاز الدولة هذا قدم لها فرص النمو الوظيفي واكتساب الخبرات والاستفادة من تراكم هذه الخبرات ، بحيث قدم للبلاد أكبر أعداد القياديات الإدارية القادرة على المشاركة في تنظيم هذا الهيكل الضخم المنتشر في كل أرجاء العراق والذي نطلق عليه تسمية جهاز الدولة المركزي ، الذي لا يزال يقدم أكثر الخدمات انتشارا في البلاد .

فأعداد القيادات الإدارية النسائية العاملة في قطاع الدولة لا تزال الأكبر ضمن جموع القيادات الإدارية العامة تساعدنا السمات المذكورة سلفا لفهم النتيجة الهامة التي طرحت في النهاية .

وتتفق هذه القيمة مع أشارت إليه إستجابات عينة الدراسة ، حيث أشارت نسبة 86% من عينة الدراسة أنهم يفضلوا العمل في جهاز الدولة ، علي الرغم من أن هذه النسبة تضم قطاع من العينة يعمل بمجالات مختلفة في القطاع الخاص إلا إنهم فضلوا العمل الحكومي ، وعند سؤالهم عن أسباب التفضيل أشارت معظم الإستجابات إلي عنصر الأمان الوظيفي ، والتمتع بالعديد من المزايا من أهمها التأمين الصحي وضمان نظم المعاشات وما إلي غير ذلك، ولكن جميعهم إتفقوا بنسبة 92.3% من مفردات العينة إلي ضرورة تطوير منظومة جهاز الدولة كي تتناسب مع تاريخها الطويل ، وتتواكب مع طبيعة الإمكانيات والقدرات التي تحفل بها مواقفها . أما فيما يتعلق بالفروق النوعية بين الرجال والنساء في هذه الجزئية ، فقد أشارت نسبة 96% من عينة الدراسة من النساء برغبتهم في العمل في جهاز الدولة .

أما رجال الأعمال وأصحاب المشروعات فأعلنوا عن تفضيلهم للعمالة من الذكور وذلك بنسبة 82% من إجمالي العينة ، وكانت أغلب الأسباب التي جعلتهم يشيروا إلي ذلك هو ظروف المرأة الصعبة بعد الزواج وإحتياجها للأجازات وإهمالها في العمل نظرا لوجود الأطفال وعدم توافر الحضانات فأعتبروا أن العمالة النسائية مكلفة لهم وقد أشار إلي ذلك نسبة 78.2% من إستجابات عينة الدراسة ، والغريب أنمن بينهم صاحبات مشروعات سيدات ، ولكن إتفقوا معهم في تلك الإجابة .

الفجوة النوعية والمواقع القيادية:

وفي ذلك اتجه الباحث إلى عينة الدراسة ، التي أفادت بنسبة 76% من الرجال من عينة الدراسة في عدم رغبتهم في العمل تحت قيادة المرأة ، وأشار نسبة 33% منهم أن سبب ذلك أنها انفعالية وغير قادرة على اتخاذ القرار بينما أشار نسبة 36% أن وجود قيادة نسائية تديره تسبب له قدر من عدم الإحساس برجولته ، بينما أشار نسبة 22% أن هناك رجال أقدر من النساء بصرف النظر عن القواعد الإدارية.

والغريب واللافت للنظر جدا أن هناك نسبة 53% من عينة الدراسة من الإناث رفضن العمل تحت قيادة المرأة وفضلن القيادات الرجال ، وعند السؤال عن الأسباب أشارت نسبة 43% منهن أن السبب يرجع إلى عدوانية المرأة للمرأة ، ونسبة 28% إلى أن النساء يتصرفن بالمشاعر وبالتالي لا يقدرن الكفاءة في العمل بمعايير موضوعية ، بينما أشار نسبة 12% إلى أن النساء ليست صاحبات قرار ولا تستطيع أن تدافع عمن يعمل معها عكس الرجال فهم قادرين على ذلك .

الأمر الذي ينبهنا لأهمية تنمية الوعي وتعديل بعض معطيات الموروث الثقافي من خلال دعم القيادات النسائية الناجحة والتنويه عن القدرات الناجحة في ذلك كخطوة أساسية لاكتساب الثقة ، ومقاومة مفردات ذلك الموروث السلبي .

الفجوات النوعية ومعدلات البطالة :

لا شك أن معدلات البطالة بين النساء سوف تتفاقم مع اتجاه اقتصاد العراق إلي الخصخصة في إطار سياسة الإصلاحات لتهرب قطاع الأعمال من تشغيل النساء، كما أن العولمة طرحت تحديا جديدا أمام المرأة بما تتطلبه من اكتساب مهارات جديدة في سوق العمل للمشاركة في اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي حتم ضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي كي يزود الأجيال الجديدة من الرجال والنساء علي حد سواء بالمهارات اللازمة للتعامل مع متغيرات الواقع.

وإذا نظرنا إلى وضع المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص نجد ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض المستوي المهاري والتعليمي ، الأمر الذي يجعلها أيضا في مقدمة ضحايا العولمة حيث سيلفظها سوق العمل ، أو على الأقل يحصرها في الأعمال الخدمية الدونية بدرجة كبيرة .

هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تركتها الانعكاسات الاقتصادية للعولمة على أوضاع المرأة بسبب تراكم الديون الخارجية على كاهل الدول النامية ، وتحت تأثير الشروط والضغوط التي فرضتها المؤسسات الدولية . اتجهت الدول النامية تباعا إلى التخلي عن وظائفها الاجتماعية لتخفيض ميزانيات الخدمات الاجتماعية المجانية وشبة المجانية ، الأمر الذي انعكس بشدة على أوضاع المرأة خاصة في الشرائح الفقيرة منها .

ذلك مايؤدي بنا إلى فرض مجموعة من الإجراءات علي مستوي المجتمع العراقي بشكل عام ، محافظة القادسية بشكل خاص في ضوء خصوصية المحافظة لتحسين تلك الأوضاع وتقليل الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بخفض معدلات البطالة من أهمها:

ضرورة تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الخاص في المناطق الصناعية بالمحافظة علي نحو يخلق صناعات جديدة ويطور القائم منها لتستطيع أن تستوعب هذه الأيدي الراغبة في العمل.

الاهتمام بالتدريب التحويلي وخاصة لشباب الخريجين حاملي المؤهلات العليا والمتوسطة من الشباب والفتيات على حد سواء عن طريق تدريبهم علي مهارات ربط التعليم الجامعي بمهارات سوق العمل ومتطلباته ، بالإضافة إلى دعم التعليم الفني وإمداده

بالعديد من المهارات والقدرات وربطها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل بالمحافظة في مجالاتها المختلفة وتدريبهم على الخدمة المجتمعية والمشاركة الفاعلة في إطار خدمة البيئة والمجتمع .

هذا بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة ، وصغار الحرفين عن طريق التوسع في التمويل الميسر لهم، وبشروط تلائم محدودية دخولهم على مستوى كافة المراكز والمدن .

وتتفق آراء عينة الدراسة من خلال استجاباتها مع الإجراءات التي تمت الإشارة إليها حيث أشارت نسبة 80% من عينة الدراسة من القيادات العليا وأصحاب الأعمال إلى أهمية وضرورة عمليات التدريب التحويلي وثقف مهارات وخبرات الخريجين، وتأهيلهم لسوق العمل ، وأكدت على ذلك نسبة 72% من القيادات الإشرافية ونسبة 56% من العينة من شباب العاملين ، كما أكدت أيضا عينة الدراسة على أهمية فتح أسواق للمنتجات ودعم المشروعات الصغيرة ، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار بالمحافظة ، حيث أشارت إلى ذلك نسبة 83.6% من العينة من الشباب من العاملين والطلاب وأكدته نسبة 76% من العنية من القيادات الإشرافية ، بينما أشارت إليه نسبة 67% من العينة وأصحاب المشروعات .

المرأة والتعليم :

علي الرغم من وجود التزام سياسي قوي بتحسين وتطوير نظام التعليم في العراق باعتباره أحد الوسائل الهامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين ودعم مكانة المرأة إلا أن الأمية من اخطر المعوقات التي تحول دون حصول المرأة علي فرص متكافئة مع الرجل في شتي ميادين الحياة.

فاستمرار الأمية كعائق أساسي لتحقيق تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة وتقليل الفجوة النوعية بينها وبين الرجل في العراق بشكل عام ومحافظة القادسية بشكل خاص حيث يزداد التأثير السلبي للامية ويمتد تأثيرها لكافة المجالات الإنسانية والاجتماعية ، حيث تدفع بالتمسك ببعض العادات والتقاليد السلبية ومايلازمها من جمود وضعف الإحساس بالمسؤولية والقيمة الاجتماعية نتيجة لضعف الوعي وانخفاض القدرة علي الإبداع والابتكار الأمر الذي يطرح ضرورة الاهتمام بجهود مكافحة الأمية والقضاء عليها خاصة بين الإناث باعتبارها الشريحة الأكثر حرمانا واحتياجا من خلال برامج جادة مكثفة في فترة زمنية محددة مع ضمان تكاتف كافة الأجهزة سواء التعليمية أو التثقيفية أو الإعلامية..الخ للأخذ بزمام المبادرة لتوسيع قاعدة المشاركة في محو الأمية واعتباراها قضية قومية كبري. ويتفق هذا الوضع ما تشير إليه بيانات المجتمع.

وما أكدته استجابات عينة الدراسة حيث أشارت استجابات العينة بنسبة 86% بالنسبة للعينة من القيادات الى ان الأمية تمثل أكبر المشاكل التي تواجه المجتمع الريفي على درجة الخصوص فيما أكد ذلك أيضا نسبة 93% من القيادات في المستويات الإشرافية ، ثم جاء استجابات العينة من صغار العاملين تشير إليها نسبة 26%، حيث أن البطالة هي التي أقوى المشكلات بالنسبة لهذه الشريحة ،حيث أشارت إليها نسبة 56% من العينة في استجاباتها من أهم وأصعب المشكلات التي تعوق حصول المرأة على فرصة عمل مناسبة.

معدلات الالتحاق بالتعليم:

يمثل متغير التعليم متغيرا هاما ومحوريا في إطار الفجوة النوعية بين الذكور والإناث، حيث لا يتوقف وجود فجوة نوعية به تمايز بين الجنسين في إطاره وإنما تنعكس تلك الفجوات في العديد من الفجوات الأخرى التي قد تكون أكثر خطورة من خلال تأثيرها المباشر على طبيعة العمل ، ونوعية المهنة ، ومستويات الدخل ، ومستويات الوعي ... الخ ، الأمر الذي يفرضه كمتغير من أهم المتغيرات التي لابد وأن نعمل بقوة في سبيل القضاء على الفجوات النوعية في إطاره .

وذلك علي الرغم من كافة الجهود المبذولة لتقليل تلك الفجوة النوعية حيث صدقت الحكومة علي كافة الوثائق الدولية الخاصة بتوفير التعليم للجميع ، وتبنت الأهداف الدولية الخاصة بمكافحة الأمية كأهداف قومية ، وبذلت جهودا كبيرة فيما يتعلق بزيادة معدلات الالتحاق والارتقاء بنوعية التعليم ، وقد أدى هذا الالتزام من جانب الحكومة إلي زيادة نسبة التحاق الإناث بكافة مراحل التعليم النظامي الرسمي ، وضاقت الفجوة النوعية بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة لتصل في عام 2006 إلي 6.96% في مرحلة التعليم الابتدائي وإلي 7027% في المرحلة المتوسطة ووصلت إلي 9.05% في الثانوي العام لصالح الإناث وفي التعليم الفني إلي 8.21% لصالح الذكور .

المرأة والحياة العامة في القادسية :

تعد محدودية مشاركة المرأة في الحياة العامة من أكثر المؤشرات التي تعكس قوة الثقافة الذكورية في إطار المجتمع العراقي فعلي الرغم مما أحرزته المرأة العراقية مؤخرا من نجاح وتقدم في كثير من المجالات التي أتيح لها ارتيادها فلا تزال الفكرة السائدة لدا الكثيرين عن أن المجال الطبيعي لنشاط المرأة 0 أو ربما المجال الوحيد هو النشاط المتعلق بالمنزل بكافة أبعاد ذلك النشاط ومتطلباته الأمر الذي يمثل عائقا أمام تمكين المرأة لتحقيق تطورها ويعمل علي إهدار القدرات الذهنية القوي الفكرية

والإبداعية إلي يمكن أن تتحقق في مجالات الحياة المختلفة وتحقق كثيرا من الإسهام الإيجابي في دفع عجلة التنمية في المجتمع (أبو زيد، 2000: 6) .

وعند سؤال عينة الدراسة حول مدى إسهامهم في الحياة العامة أشارت استجابات 65.3% من عينة الدراسة لعدم مشاركته في أي من الأعمال العامة وبرروا ذلك بعدم توافر الوقت الكافي واستنزاف كافة طاقاتهم في العمل ، كما أشارت نسبة 32% من عينة الدراسة إلى بعض المساهمات في الأعمال العامة ، وأهمها بعض الأنشطة التطوعية والثقافية بشكل عام، وعند محاولة ربط تلك المشاركة بالنوع ارتفعت نسبة نشاط الرجال حيث كانت نسبة 87% من إجمالي الـ 32% الذين أفادوا بممارستهم للأنشطة ، الأمر الذي يؤكد عزوف المرأة بدرجة كبيرة عن العمل العام والحياة العامة وعند السؤال عن ذلك أجابت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 92.3% من أن المرأة دائما مشغولة بالبيت والأسرة وتربية الأطفال إلى جانب العمل المهني والوظيفي ، كما أنها مكبلة بالأعباء العائلية أيضا ، الأمر الذي لا يترك لها وقت أو جهد لممارسة العمل العام ، إلا أن هناك نسبة 7.7% من السيدات من عينة الدراسة أشاروا إلى ممارستهم لأنشطة متعددة في مجال العمل العام ، كما أوضحت نتيجة التحليلات وجود علاقة ارتباطية بين سن المرأة والعمل العام ، حيث كانت نسبة المشاركات في العمل العام ، من الفئة العمرية صغيرة السن ، كما كان هناك ارتباط بين الحالة الاجتماعية والمشاركة في العمل العام حيث ارتفعت النسبة بين غير المتزوجات ، أما بالنسبة للرجال فقد ارتفعت نسبة المشاركة في العمل العام لدى الشريحة العمرية المرتفعة في السن (45 فأكثر) كما ارتفعت لدى المتزوجين ، الأمر الذي يؤكد أيضا على سيادة منطق الثقافة الذكورية داخل الأسرة العراقيه بشكل عام ريفها وحضرها ، حيث لم تثبت الدراسة وجود أي دالة إحصائية فيما يتعلق بمحل الإقامة (ريف – حضر) والمشاركة في العمل العام .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين وضع المرأة في مصر وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في إطار المساواة الاجتماعية من خلال الدعوة للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة و" الأهداف التنموية للألفية " إلا هناك الكثير من التحديات التي لا تزال تحتاج للتعامل معها باهتمام بالغ حيث لا تزال الفجوات النوعية موجودة بشدة على كافة الأبعاد، الأمر الذي يتطلب ضرورة التصدي لها وذلك من خلال عدة إجراءات من أبرزها .

محاولة القضاء على معدل الأمية المرتفع بين النساء وإتاحة التعليم للجميع حيث يحتاج محو الأمية إلي المزيد من الأساليب المبتكرة بالإضافة إلي متابعة فعالة.

وقد ركزت الحكومة على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وضع التسرب من التعليم في السنوات الأخيرة وحققت نجاحا ملموسا في هذا الصدد .إلا أنها لم تنص على ظاهرة التسرب بنسبة 100% خاصة في الريف الأمر الذي يفرض ضرورة بذل المزيد من الجهد أيضا في هذا المجال، كذلك تحسنت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي وما بعد الثانوي . وتتمثل أكبر التحديات التي مازالت تواجهنا في مجال التعليم في كيفية إلحاق كافة الأولاد والبنات بالمدارس برغم صعوبة الظروف الاقتصادية للآباء حيث يعد ذلك محورا أساسيا من محاور الإقلال من معدلات الأمية ومنع التسرب من التعليم ،كما تتضمن تلك التحديات أيضا البنية الأساسية في إعداد المدرس وتنمية قدراته بالإضافة الى ضرورة الإهتمام بمستوى المناهج حيث الحاجة إلى ربط التعليم بسوق العمل ذلك المتغير الذي يمثل قدر كبير من الأهمية . بالإضافة إلى توافر فرص التدريب والتأهيل المستمر .

مع العمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأعداد الكبيرة من النساء العاملات في القطاع الرسمي والعمل على تحقيق الأمن الوظيفي والاجتماعي في كافة مجالات العمل وإعطاء المراة حقها في شغل المناصب وممارسة القيادة دونما تمييز والعمل على تضييق الفجوة النوعية في ذلك المجال مع القطاع غير الرسمي بوجه عام .

العمل على رفع معدلات التأهيل والتدريب خاصة في ظل ظروف العولمة والتحول إلي اقتصاديات السوق الحر وما نتج عنها من تطورات وابتكارات هائلة أدت إلي تغير نظم الإنتاج واستراتيجيات التسويق القومية . حيث تشكل تلك التغيرات السريعة تحديات بالغة مازالت المرأة العراقية غير مستعدة على نحو كاف لمواجهتها . الأمر الذي يفرض ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لمواجهه تلك التحديات وذلك من خلال استكمال الجهود والخطط و الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تراعي سد الفجوة بين الجنسين في المجالات المختلفة .

العمل الدائم على محاولة تعديل معطيات الموروث الاجتماعي والثقافي من خلال نشر ثقافة الوعي الديني والاجتماعي المستنير كآلية أساسية من آليات التصدي للتقاليد الاجتماعية والموروثات الثقافية في بعض المناطق النائية والريفية التي مازالت تحرم المرأة من حقوقها الإنسانية من خلال التفسير الخاطيء للدين وسيادة العادات والتقاليد البالية . ولا يمكننا أن نغفل ضرورة العمل على دعم المشاركة السياسية للمرأة باستحداث طرق وأساليب مبتكرة تعمل على نشر الوعي وتحقيق الفعالية المطلوبة ، وربما يكون التمييز الإيجابي للمرأة في هذه المرحلة احتياجا ضروريا تفرضه حتمية الواقع

المصادر:

أبوزيد، أحمد.(2000). العولمة ومستقبل المرأة. مجلة الهلال، دار الهلال. القاهرة.

أحمد علي عبد الرحمن، فاتن. عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة صور المرأة المصرية من الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي . دار المعارف. القاهرة .

النعيمات، خليل. (2015). تمكين المرأة . منظمة المرأة العربية . القاهرة .

محمد بوخاري، محمد. (2008). دليل مقاربة النوع و التنمية أو الجندر. أكادير .

الساعاتي، سامية. (2003). "أهمية البعد الاجتماعي في الخطاب الإعلامي الموجه للمرأة في "العولمة وقضايا المرأة والعمل– مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب .

جامبل، سارة. (2002). النسوية وما بعد النسوية" ترجمة أحمد الشافعي المشروع القومي للترجمة. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة .

هاشم جريان، زينب. (2019). الجمعيات النسوية الرائدة في العراق في العهد الملكي. جريدة االمدى للاعلام والثقافه والفنون متاح على الرابط

https://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=19506#sthash.YziVpqKC.dpbs

حتاتة، شريف. (1999). العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي. العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي. تحرير عبد الباسط عبد المعطي. مركز دراسات الوحدة العربية. القاهرة .

يس، السيد. (1999). العولمة والطريق الثالث . ميريت للنشر والمطبوعات . القاهرة .

عبد الرحمن وآخرون، عواطف. (1999) . المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر. العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة .

المصادر باللغة الانكليزية

John , Meyer ,(2000) “Globalization : Sources and Effects on National States and Societies , International Sociology “, June .V.15 “2” PP233

Carolion Moser,(1993) " Gender Planning and Development" , theory , Practice & Training Routledge .London .

Sara Suler, (1995), Woman Skin Deep ; “Feminism and the Post-Colonial Condition “, 1992 Chicago and London the University of Chicago Press, p-104

Mathew, N.C (1978) “Man Culture and Women Nature”. Women’s Studies 7,55 , Recited in Hania M. Shalkany Women’s Health Perception: A Necessary Approach to an Understanding of Health and Well Being in Monographs in Reproductive Health. No 2 1996.

Women Empowerment : Author: UNFPA ,Publisher: UNFPA ,ICPD POA, Cairo, 1994 at https://www.unfpa.org/resources/issue-7-women-empowerment